

†.XHAET IHC.40EΘ

.ΘQH.C.I

.ΘZZEC I EC66EU.O



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء فاتح غشت 2017

العدد 522

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
08.....	جدول أعمال المجلس
09	أنشطة الرئاسة
12.....	أشغال اللجان الدائمة
17.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة
18.....	العلاقات الخارجية

■ اجتماع رقم 2017/30

ليوم الاثنين 24 يوليوز 2017

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 24 يوليوز 2017 اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس المجلس السيد حكيم بنشماش، وحضور الأعضاء السادة :

- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس؛
- العربي المحرشي : محاسب المجلس؛
- رشيد المنياي : محاسب المجلس؛
- أحمد لخريف : أمين المجلس.

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع كل من السيدة والسادة:

- عبد الاله الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛ لتكليفه من طرف المكتب بمهمة رئاسة لجنة مشتركة ؛
- نائلة مية التازي : الخليفة الخامس للرئيس؛
- عبد الوهاب بلققيه : محاسب المجلس ؛
- محمد عدال : أمين المجلس؛
- أحمد تويزي : أمين المجلس لوجوده في مهمة بالخارج.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ العلاقات مع المؤسسات الدستورية:

- ← قرار رقم 2017/30/01 بتحديد تاريخ 02 غشت 2017 كموعدا لعقد الجلسة الخاصة لمناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، مع الموافقة المبدئية على قطاعات الداخلية والصحة والاقتصاد والمالية والعدل والتجارة والصناعة والسياحة والتعليم والفلاحة كمحاور للنقاش (باتفاق مع ندوة الرؤساء).
- ← قرار رقم 2017/30/02 بإحالة النظام الداخلي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي توصل به المجلس من المحكمة الدستورية، على الفرق والمجموعات من أجل إبداء الرأي.

❖ التشريع:

- ← قرار رقم 2017/30/03 بتخصيص جلسة عامة قبل اختتام الدورة، ترمج فيها جميع النصوص التشريعية الجاهزة.
- ← قرار رقم 2017/30/04 بإحالة مقترح قانون يرمي إلى نسخ الفصل 288 من مجموعة القانون الجنائي، والذي تقدم به أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، على الحكومة والفرق والمجموعات بالمجلس قبل إحالته على اللجنة المختصة طبقاً لأحكام المادة 177 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ الأسئلة الشفهية:

- ← قرار رقم 2017/30/05 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 25 يوليوز 2017 التي سيقودها الخليفة الثالث للرئيس السيد حميد كوسكوس والسيد أحمد الخريف كأمين للجلسة.

❖ اللجان الدائمة:

← **قرار رقم 2017/30/06** بتضمين محضر هذا الاجتماع الخرق الذي

وقع خلال الاجتماع المشترك للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المنعقد بتاريخ 13 يوليوز 2017، المتمثل في إسناد رئاسة جزء من الاجتماع، لكل من رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والسيد أمين المجلس، بالنيابة عن الخليفة الثاني لرئيس المجلس والمكلف برئاسة هذا الاجتماع عملاً بأحكام المادة 62 من النظام الداخلي للمجلس، والذي كان موضوع مراسلة رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

← **قرار رقم 2017/30/07** بعقد اجتماع مشترك للجنة المالية بالمجلسين يوم الخميس 27 يوليوز 2017 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الظهر، للاستماع إلى عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية المقبل.

❖ اللجان النيابية لتقصي الحقائق:

← **قرار رقم 2017/30/08** بعقد اجتماع قبل اختتام الدورة من أجل وضع الهيكل المسيرة للجنة النيابيتين لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة لاستيراد النفايات، قصد الشروع في عملها مباشرة بعد ذلك.

❖ العلاقات الخارجية:

← **قرار رقم 2017/30/09** بإعداد مشروع مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني، والتي ستشكل أرضية لإقامة منتدى برلماني بين المجلسين بمشاركة الفاعلين الاقتصاديين وممثلين عن الجهات.

← **قرار رقم 2017/30/10** بالموافقة على حضور أشغال الدورة 137 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد بسان بترسبورغ بروسيا ما بين 14 و 18 أكتوبر 2017.

← **قرار رقم 2017/30/11** بالموافقة على احتضان البرلمان المغربي لأشغال الدورة الطارئة للاتحاد البرلماني العربي يوم الخميس 27 يوليوز 2017 لمناقشة الوضع داخل القدس المحتلة على ضوء إغلاق المسجد الأقصى في وجه المصلين.

- ← قرار رقم **2017/30/12** بالإعلان عن طلب عروض مفتوح جديد لتجديد معدات الصوت بالمركب السمعي البصري.
- ← قرار رقم **2017/30/ 13** بتهيء البرنامج التوقعي للصفقات العمومية قصد إنجازها قبل نهاية السنة.
- ← قرار رقم **2017/30/14** بالشروع في الإجراءات الإدارية المتعلقة بإعادة هيكلة قسم الإعلام والتواصل بمجلس المستشارين.
- ← قرار رقم **2017/30/15** بإعادة إدراج النقطة المتعلقة بالخدمات المقدمة للسادة المستشارين ضمن جدول أعمال الاجتماع المقبل من أجل التفاعل مع المعطيات الواردة في التقرير المعد لهذا الغرض.

قضايا للمتابعة

❖ شؤون إدارية:

- درجة تنفيذ ميزانية المجلس برسم الخمس أشهر الأولى من سنة 2017.
- الخدمات المقدمة للسادة المستشارين.

❖ الإحصاءات المتعلقة بحضور السادة المستشارين

للجلسات العمومية خلال الأسبوع المنصرم

❖ العلاقات مع المؤسسات الدستورية:

- انعقاد الدورة 76 العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

❖ التشريع:

← إخبار بتوصل مجلس النواب بالنصوص التشريعية التالية :

- مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛
- مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المعتمد بمدينة سرت (ليبيا) في 2 مارس 2001؛
- مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المعتمدة بأبوجا (نيجيريا) في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حل محلها الاتحاد الإفريقي؛
- مشروع قانون رقم 76.15 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- مقترح قانون تنظيم بتغيير المادة 141 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم (تقدم به أعضاء الفريق الاستقلالي بمجلس النواب)؛
- مقترح قانون تنظيمي بتغيير المادة 149 من القانون التنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات (تقدم به أعضاء الفريق الاستقلالي بمجلس النواب)؛
- مقترح قانون تنظيمي بتغيير المادة 162 من القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات (تقدم به أعضاء الفريق الاستقلالي بمجلس النواب)؛
- مقترح قانون تنظيمي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛
- مقترح قانون حول الإشهار الكاذب (تقدم به أعضاء الفريق الاستقلالي بمجلس النواب)؛
- مقترح قانون حول الدفاع المدني وترقب ومتابعة الكوارث الطبيعية والتكنولوجية (تقدم به أعضاء الفريق الاستقلالي بمجلس النواب)؛

■ **مقترح قانون يقضي بتنظيم المادة 4 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية (تقدم به أعضاء الفريق الاستقلالي بمجلس النواب)؛**

■ **مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوسكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛**

■ **مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بلوسكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا؛**

■ **مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛**

■ **مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛**

■ **مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛**

■ **مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان؛**

■ **مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الأفريقي للأرصاء الجوية (AMCOMET)، المعتمد ببرايا (الرأس الأخضر) في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر.**

❖ اللجان الدائمة:

■ **إرجاع وزير العلاقات مع البرلمان للمراسلة الرامية إلى عقد لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لدراسة موضوع الوضع الحقوقي بالبلد، والتراجعات المسجلة في مجال حرية التعبير والحق في التجمع السلمي لعدم اندراجه ضمن اختصاص وزارة العدل.**

- موافقة السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على قيام لجنة الداخلية بمهمة استطلاعية لمقالع الرمال بمدينة القنيطرة والعرائش.
- موافقة السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على قيام لجنة المالية بمهمة استطلاعية إلى ميناء الناظور والمركز الدولي بني انصار.
- اجتماع مشترك للجنة المالية بمجلسي البرلمان يوم الخميس 27 يوليوز 2017 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الظهر، لتقديم عرض السيد الوزير المكلف بالمالية حول الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية المقبل، طبقا لمقتضيات المادة 47 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.
- موافقة وزير الدولة المكلفة بحقوق الإنسان على حضور اجتماع لجنة العدل لمناقشة موضوع "الأحداث التي وقعت مؤخرا، وفيها مساس بحقوق الإنسان" واقتراحه يوم الخميس 27 يوليوز 2017 موعدا لذلك.

❖ العلاقات الخارجية:

- البيان الصادر عن الاتحاد البرلماني العربي الذي يدين منع إقامة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى؛
- طلب الفريق الاستقلالي والاتحاد المغربي للشغل ومجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل عقد جلسة عمومية للتنديد بالاعتداءات الممنهجة لسلطات الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته في ضوء إغلاق المسجد الأقصى في وجه المصلين؛
- تقرير عن أشغال الدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي التي انعقدت بمقر البرلمان المغربي يومي 20-21 يوليوز 2017؛
- ملخص تقرير عن الزيارة التي قام بها السيد رئيس مجلس المستشارين إلى الشيلي خلال شهر يوليوز الجاري.

مختلفات

- تقرير عن اللقاء التواصلي الذي نظمته الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني لفائدة مستشاري أعضاء الحكومة في الشؤون البرلمانية بتاريخ 12 يوليوز 2017.

■ جلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.



طبقاً لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين يعقد المجلس يوم غد الأربعاء 2 غشت 2017 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً، جلسة عمومية تخصص لمناقشة العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، أمام الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان في 4 يوليوز 2017.

■ جلسة عمومية لتقديم "الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة".



طبقاً لمقتضيات الفصل 100 من الدستور يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء فاتح غشت 2017 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عمومية تخصص لتقديم "الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة" حول موضوعي:

- 1 - حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم؛
- 2 - التقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

■ رئيس مجلس المستشارين يلقي خطابا هاما في افتتاح الدورة

الطارئة للاتحاد البرلماني العربي حول "الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك".



احتضن البرلمان المغربي بمجلسيه أشغال المؤتمر الخامس والعشرون الطارئ للاتحاد البرلماني العربي حول "الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك"، وذلك يوم الخميس 27 يوليوز 2017 بمقر البرلمان .

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة بالخطاب الهام الذي ألقاه السيد حكيم بنشماش رئيس مجلس المستشارين والذي عبر في مستهله عن التضامن المطلق مع المقدسيين والمقدسيات ومع الشعب الفلسطيني بصفة عامة

جاء ما يتعرضون له من انتهاك جسيم لحقهم في ممارسة إحدى أهم أركان ديننا الحنيف واستمرار القيود المفروضة على ممارسة هذا الحق منذ عقود ولاسيما تلك المتعلقة بالوصول إلى أماكن العبادة وصون وحماية المواقع الدينية بالقدس الشريف.

واعتبر السيد

الرئيس أن ما يقع اليوم ليس وليد الصدفة أو اللحظة، بل هو في جذره الأساس محصلة واقع ووضع غير سليم بمنطقتنا، مرده استمرار العجز البنيوي لما تبقى من منظومتنا الإقليمية للعمل المشترك، وتأثير ذلك



على العمل الفعال لإيجاد حلول عربية للتحديات العابرة للحدود وكذا للأزمات الإقليمية.

وبعد أن استدل على ذلك بمجمل الخطب والرسائل الملكية السامية بشأن القضية الفلسطينية، بسط السيد الرئيس أمام أنظار المؤتمرين بعض التأملات والأفكار الرصينة وتتعلق بـ:

1. إعداد مخطط ترافعي استعجالي لإعادة الحياة للتضامن الدولي مع قضيتنا العادلة، على أساس أن يستدمج هذا المخطط البعدين الرسمي والشعبي؛

2. النظر في إمكانية وضع وتنفيذ إستراتيجية لتعبئة البعد الإفريقي والآسيوي -عربيا وإسلاميا- بشأن هذه القضية الحيوية والمصرية؛

3. استثمار هذه اللحظة وكذا عضوية برلماننا الوطنية في العديد من التكتلات القارية والجهوية، لنحول أقوالنا إلى أفعال، والمرور من خطاب الاستنكار والتنديد، إلى صياغة عريضة برلمانية إلى الاتحاد البرلماني الدولي بغرض إذكاء الوعي الشعبي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية، من جهة، وبغية استحداث وإيفاد بعثة دولية لاستطلاع الأوضاع بالقدس الشريف والتماس استصدار قرار بشأن الوضع القانوني لهذه المدينة المقدسة، بدل المطالبة بتسجيل هذا الأمر كبنء طارئ -كما دأبنا على ذلك- في أشغال مؤتمراته، من جهة أخرى؛

4. تقديم ملتمس إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لعقد دورة طارئة مخصصة لموضوع انتهاكات حق المقدسين والمقدسيات في ممارسة شريعتهم الدينية وفي حال تعذر ذلك تشكيل وبعث لجنة لتقصي الحقائق بهذا الشأن؛

وفي ختام كلمته ذكر السيد الرئيس بأهمية متابعة وتخصيص الموارد المادية والفنية اللازمة لاستكمال تنفيذ إحدى المشاريع الهيكلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بصفته أميراً للمؤمنين ورئيساً للجنة القدس الشريف - طبقاً لمواصلة النهج التضامني غير المشروط والموصول مع أشقائنا في القدس السلبية - والتي تسهر على تنفيذها وكالة بيت مال القدس الشريف في سياق مخطط يشمل الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018؛ لكونه يشكل برنامجاً واقعياً وعملياً لحماية القدس ودعم صمود أهلها.

■ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الجمعة 28 يوليوز 2017 خصص للمناقشة العامة والتفصيلية لمشروع قانون 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيساً للنيابة العامة ويسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.

وكانت اللجنة قد شرعت في دراسة المشروع يوم الثلاثاء 25 يوليوز بالاستماع إلى العرض التقديمي للسيد وزير العدل والحريات.

وقد جرى الاتفاق داخل اللجنة على أن يكون يومه الثلاثاء فاتح غشت 2017 على الساعة الثانية عشر زوايا آخر أجل لإيداع التعديلات، على أساس أن يتم البت فيها والتصويت على المشروع برمته في الاجتماع المقرر انعقاده مساء نفس اليوم مباشرة بعد انتهاء الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة.

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

عقدت اللجنة اجتماعاً مشتركاً مع نظيرتها بمجلس النواب يوم الخميس 27 يوليوز 2017 تم خلاله عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018، ومن المقرر أن تناقش اللجنة هذا العرض في اجتماعها يوم غد الأربعاء على الساعة الثالثة بعد الزوال.

وكانت اللجنة قد خصصت اجتماعاً سابقاً يوم الأربعاء 26 يوليوز 2017 لإنهاء دراسة مشروع قانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، حيث صادقت عليه بالإجماع بعد أن تم تعديله.

■ لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الثلاثاء 25 يوليوز 2017 خصص لتدارس وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة، بحضور السيد محمد ساجد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والسيدة لمياء بوطالب كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة بالإضافة إلى السيد عبد الرفيع زويتن مدير المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وبعد الاستماع لدوافع وسياق التقدم بطلب دراسة هذا الموضوع، تناول الكلمة السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وأكد على أهمية الإنجازات التي حققها القطاع بالرغم من ضخامة وحجم التحديات، مشدداً على أهمية التقائية عدد من المؤسسات والمكاتب التي لها علاقة بالقطاع بهدف تجميع وتنسيق الجهود المبذولة في أفق تنزيل الإستراتيجية الوطنية لتحقيق رؤية 2020.

من جهته تطرق المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة إلى عدد من الإنجازات التي حققها المكتب، مشيراً في الوقت نفسه إلى الإكراهات الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية بعدد من الأسواق الأوربية والتوترات والنزاعات التي تعرفها عدد من الدول على الصعيد الإقليمي والدولي والتي تحول دون تحقيق الطموحات المرجوة.

عقب ذلك عبر السادة المستشارون في مجمل تدخلاتهم عن عدم الرضى على ما يشهده القطاع من اختلالات وسوء التدبير، مؤكدين على ضرورة إيلاء الأهمية للقطاع على المستوى الأفقي بتنسيق مع باقي القطاعات المتدخلة، وبشكل عمودي عن طريق تقوية أواصر الشراكة بشكل أكبر مع الفاعلين الخواص.

■ لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني

والمناطق المغربية المحتلة

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الثلاثاء 25 يوليوز 2017 صادقت خلاله بالإجماع على مشاريع قوانين تهم

17 اتفاقية وهي كالتالي:

1. مشروع قانون رقم 03.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل .
2. مشروع قانون رقم 04.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
3. مشروع قانون رقم 05.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن خدمات النقل الجوي الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية .
4. مشروع قانون رقم 06.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل .
5. مشروع قانون رقم 07.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
6. مشروع قانون رقم 08.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا
7. مشروع قانون رقم 09.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأنتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
8. مشروع قانون رقم 10.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بأنتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر؛

9. مشروع قانون رقم 11.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بدار السلام في 24 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة.

10. مشروع قانون رقم 12.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي بشأن الخدمات الجوية الموقع بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية .
11. مشروع قانون رقم 13.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في ميدان الصيد البحري، الموقعة بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية .
12. مشروع قانون رقم 14.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التجارة الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية .
13. مشروع قانون رقم 15.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في المجال الأمني، الموقع بكينغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا .
14. مشروع قانون رقم 17.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأبوجا في 3 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية بشأن الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات .
15. مشروع قانون رقم 28.17 يوافق بموجبه على البروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المعتمد بدوربان (جنوب إفريقيا) (في 9 يوليو 2002) .
16. مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المعتمد بمدينة سرت (ليبيا) في 2 مارس 2001.
17. مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المعتمدة بأبوجا (نيجيريا) (في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حل محلها الاتحاد الإفريقي).

■ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الأربعاء 26 يوليوز 2017 صادقت خلاله بالإجماع على مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية كما تم تعديله داخل اللجنة.

■ المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة

وتقييم السياسات العمومية في مجال المرفق العمومي.

في إطار التحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال المرفق العمومي، واصلت المجموعة الموضوعاتية، التي شكلها المجلس لهذا الغرض، تنفيذ قرارها باستدعاء الوزراء المشرفين على قطاعات الداخلية والتربية والصحة من أجل تقديم عروض أمامها في هذا المجال. وفي هذا الإطار استمعت المجموعة يوم الخميس 27 يوليوز للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية.

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

■ **الأربعاء 02 نونبر 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال:**

← مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014.

← مناقشة عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018.

■ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

■ **الثلاثاء فاتح نونبر 2017**

■ **على الساعة الثانية عشرة زوالاً بمصلحة اللجنة:**

← آخر أجل لتقديم التعديلات بشأن مشروع قانون 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيساً للنياحة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.

■ **مباشرة بعد نهاية الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (قاعة محاضرات):**

← البت في التعديلات والتصويت على مشروع القانون سالف الذكر.



■ البرلمان المغربي يحتضن أشغال المؤتمر الخامس والعشرون الطارئ للاتحاد البرلماني العربي.

احتضن البرلمان المغربي بمجلسيه أشغال المؤتمر الخامس والعشرون الطارئ للاتحاد البرلماني العربي حول "الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك"، وذلك يوم الخميس 27 يوليوز 2017 بمقر البرلمان .



ويأتي هذا المؤتمر، بدعوة من البرلمان المغربي، وفي ظروف خاصة تشهد انتهاكات إسرائيلية لحرمة الأماكن المقدسة ومنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي إقامة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك، مما يشكل خرقا سافرا للقانون الدولي، واستفزازا لمشاعر كافة المسلمين، ومسا بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني الصامد.

وقد خصصت جلسات العمل لمداخلات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس رؤساء الوفود، توجت بالمصادقة في جلسة ختامية على البيان الختامي وعلى القرارات الصادرة عن المؤتمر.



يذكر أن الاتحاد البرلماني العربي هو منظمة برلمانية عربية تتألف من شعب تمثل المجالس البرلمانية ومجالس الشورى العربية، وقد تأسس سنة 1974، ويضم حالياً اثنتين وعشرين شعبة برلمانية. ويهدف الاتحاد إلى تعزيز الحوار والتشاور بين المجالس البرلمانية العربية والبرلمانيين العرب وإلى تعزيز العمل المشترك وتنسيق الجهود البرلمانية العربية في مختلف المجالات وعلى المستوى الدولي.

وتحظى القضية الفلسطينية بأهمية خاصة في جدول أعمال الاتحاد، وكان البيان الختامي للمؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي احتضنته الرباط شهر مارس 2017 قد شدد على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة العربية وعلى دعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

■ **البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الخامس والعشرين
الطارئ للاتحاد البرلماني العربي - دورة القدس - حول
"الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك" الرباط 27 تموز/ يوليو
2017.**



إن رؤساء البرلمانات العربية ومن يمثلهم، اجتمعون في إطار المؤتمر الخامس والعشرين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي المنعقد يوم 27 يوليو/ تموز 2017 بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، تحت رئاسة السيد الحبيب المالكي رئيس الاتحاد ورئيس مجلس النواب المغربي، على إثر تصعيد الإجراءات وأعمال القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني، وعلى الخصوص في المسجد الأقصى،

- وقد تابعوا باستنكار ممارسات القمع والقتل الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني المكافح من أجل حقوقه المشروعة؛

- وإذ يستحضرون واجبه في الدفاع عن القدس الشريف والتضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهته للممارسات والإجراءات القمعية والعنصرية الإسرائيلية وكفاحه التاريخي المشروع من أجل الاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمان حق العودة للاجئين؛

- وبعد مناقشة الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية في سياق إقليمي مضطرب، تستفيد منه بالأساس الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والقمعية؛

- وانطلاقاً من واجبه السياسي كممثلين للشعوب ومعبرين عن الرأي العام في بلدانهم، فإنهم:

1- يرفضون ويدينون بشدة الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى ومحيطه وفي مجموع القدس الشريف، من محاولة تثبيت آليات تقنية وأمنية ورقابية لعرقلة الدخول إلى المسجد الأقصى، ويعتبرونها عدوانا واستفزازا من جانب سلطات الاحتلال وحلقة جديدة في مسلسل القمع ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني.

كما يؤكدون أن هذه الإجراءات وما أكبها من عمليات قتل وقمع لأبناء الشعب الفلسطيني تعتبر إمعانا من جانب إسرائيل في انتهاكاتها لأبسط حقوق الإنسان التي مارسها وتمارسها في حق الشعب الفلسطيني، وتؤكدوا للوجه الحقيقي للاحتلال؛

2- يرفضون ويدينون بشدة كل الإجراءات الإسرائيلية لتغيير معالم المدينة وطمس هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومصادرة أملاك الفلسطينيين من بيوت وحارات ومزارع ورموز تاريخية وعمرانية ومعالم جغرافية؛

3- يعتبرون الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في القدس، سياسات لدفع المنطقة إلى حرب دينية، ومصادرة حق وحرية العبادة باعتباره حقا إنسانيا أساسيا؛

4- يطالب المشاركون في الدورة الطارئة، الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بتحمل مسؤوليتها كاملة في حماية الإرث العمراني والمعالم الأثرية والتاريخية في فلسطين، وفي مقدمتها المسجد الأقصى من عمليات تغيير هويتها، أو تدميرها؛ وإعمال المواثيق والاتفاقيات الدولية بحماية التراث الإنساني في أزمنة الاحتلال والحرب وخصوصا اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافيين في الشق المتعلق بحماية الآثار التاريخية والثقافية والدينية؛

5- يشيد المشاركون في الدورة الطارئة، ويثمنون، ما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس من جهود دولية دفاعا عن القدس الشريف وصيانة معالمها ومآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها وتجويد عدد من الخدمات المقدمة لهم في مجال التعليم وترميم المآثر والتكفل الاجتماعي من خلال صندوق بيت مال القدس.

كما يشيدون بما يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبد العزيز من جهود واتصالات دولية من أجل القدس و بما يقوم جلالة الملك عبد الله الثاني بصفته صاحب الوصاية الشرعية على المقدسات في القدس الشريف؛

6- يؤكدون على أن القضية الفلسطينية تسمو على ما سواها من قضايا أخرى ويدعون إلى العمل على حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية؛

7- يدعون إلى العمل مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع

المدني لتأمين الدعم المادي لأسر الشهداء الفلسطينيين ومن هدمت بيوتهم، ويقترحون إنشاء صندوق دعم برلماني خاص بالمسجد الأقصى والقدس؛

8- يكلفون لجنة دعم صمود الشعب الفلسطيني المنبثقة عن الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثالثة والعشرين برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي ورؤساء برلمانات كل من المغرب والأردن وفلسطين والجزائر، بالقيام بزيارات لعدد من الدول النافذة في القرار الدولي للقاء قادتها وبرلماناتها وذلك من أجل طرح موضوع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين؛

9- يلتزم المشاركون في الدورة بمتابعة الاتصالات اللازمة في إطار المنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف ومع البرلمانات الوطنية من أجل الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لوقف إجراءاتها التعسفية اللاشعورية في المسجد الأقصى والقدس وكافة الأراضي المحتلة ووقف الاستيطان ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني والجلوس إلى مفاوضات تحت رعاية دولية بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في آجال قريبة ووقف جدول زمني واضح؛

10- يحيون صمود الشعب الفلسطيني بعامة والمرابطين والمرابطات من أهل بيت المقدس بخاصة الذين يحمون ويدودون عن القبلة الأولى للمسلمين ومسرى الرسول عليه الصلاة والسلام بصدورهم العارية وقلوبهم العامرة بالإيمان والكرامة ويترحمون على شهداء الأقصى، ويتمنون الشفاء العاجل للجرحى والحرية للأسرى ويشنون عالياً تزايد مظاهر المساندة والتأييد الشعبي العربي والإسلامي والدولي لهبة الشعب الفلسطيني لنصرة الأقصى المبارك؛

11- يرفضون رفضاً قاطعاً كل الطروحات الإسرائيلية القائلة بالقدس الكبرى وأية طروحات أخرى لحل قضية القدس على أساس وضعها تحت وصاية دولية، ويشدد على أن القدس العربية، عاصمة دولة فلسطين، هي القدس الشرقية بحدودها المعترف بها والتي كانت قائمة قبل الاحتلال الإسرائيلي في الخامس من حزيران 1967، كما نص على ذلك القرار الأممي رقم 242، والقرار 2334 وعشرات القرارات الأخرى التي اعتبرت القدس الشرقية المحتلة جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ويطالبون بفتح جميع أبواب المسجد الأقصى المبارك ورفض تحديد أعمار المصلين الذين يودون الدخول إلى المسجد وإعادة الأوضاع جميعها إلى ما كانت عليه قبل 14 يوليو؛

12 - يؤكّدون على أن القدس بمسجدها الأقصى وجميع

الأماكن المقدسة من كنائس ومساجد وأماكن تراثية هي ملك خالص للشعب الفلسطيني بناها بحضارته وجمّده وماله منذ نشأة المدينة، الأمر الذي أكّده القوانين والقرارات والمنظمات المعنية بما فيها منظمة اليونسكو؛

13- يدعون الاتحاد البرلماني الدولي لإدانة ومعاقبة ما يقوم به الكنيست الإسرائيلي من إقرار قوانين

عنصرية خاصة مشروع القانون الجديد الذي اقّره الكنيست الإسرائيلي تحت ما يمسى (القدس الموحدة) الذي يشكل انتهاكا للقرارات الدولية ذات الصلة، ويضع عوائق جديدة أمام تحقيق السلام في المنطقة ويحثون البرلمانات العربية على تقديم مشروع قرار بشأن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، إلى الدورة المقبلة لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي؛

14- يدعون إلى الضغط على إسرائيل من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين وخاصة منهم من اعتقلوا

واختطفوا خلال الهبة الشعبية الأخيرة دفاعا عن الأقصى؛

15- يعربون عن اعتزازهم بمظاهر التضامن والتآلف التي تجسّدت في مشاركة رجال الدين المسيحيين

والكنائس التي فتحت أبوابا للمؤذنين للصلاة داخل حرّمها، والتكاثف في أعمال الدفاع عن المسجد الأقصى ومواجهة الاحتلال؛

16- يعربون عن تقديرهم وشكرهم للمملكة المغربية، ملكا وشعبا وبرلمانا وحكومة على استضافة هذه

الدورة الطارئة للاتحاد، وتوفير كل أسباب النجاح لها وهو ما يضاف، إلى، ويؤكد الدور الثابت والمركزي للمملكة التي يرأس عاهلها الملك محمد السادس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود أهلها.



الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218319

الفاكس: (+212) 537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma